

ثروة الانكليز

مهما كانت مزايا الشعب الانكليزي من حيث حبه لوطنه وعكف ابائيه على العمل ونوع كبار الساسة منهم الذين قهروا المالك بدهائهم فلا شبهة ان مزيجه الكبري ثروة الطائفة . وهو معروف بها في اوربا لا ينكرها عليه احد وقد جمع هذه الثروة الطائفة بجد وكد . فاستخرج المعادن من جوف الارض وصنع منها الآلات والادوات واتجر بها وجلب المواد الاصلية من البلدان القاصية وصنع منها المصنوعات واتجر بها واستولى على بلدان واسعة في اميا وافريقية واسيا وكجزائر البحر وقلم سكانها غيراتها فاجتمعت لديه موارد الثروة . ولقد كان ايراد الحكومة الانكليزية يبلغ اربعين او خمسين مليوناً من الجنيهات في اواخر القرن الثامن عشر حين كان ايراد الدولة العثمانية اقل من خمسة ملايين من الجنيهات مع ان بلادها اوسع من البلاد الانكليزية واغنى ولكن حكومتها ومالياتها كانتا دائماً مختلفين مختلفين لانها كانت تعطي الولايات بالاتزام للولاء فيبتزون كل ما يستطيعون ابتزازة من الاموال ولا يعطونها الا التزمتة يحجبون الزعيرة ويمجزون صوفها ولا يشنون بها ولا يهتمون بشؤون ثروتها

قدر السروليم بني ثروة انكلترا سنة ١٦٦٤ بمئتين وخمسين مليوناً من الجنيهات كما يأتي

ثمن الارض الزراعية ومساحتها ٢٤ مليون فدان	١٤٤٠٠٠٠٠٠٠
ثمن الماني	٠٣٠٠٠٠٠٠٠
ثمن السفن التجارية	٠٠٣٠٠٠٠٠٠٠
ثمن الجنائن والمواشي ومصائد الاسماك	٠٠٣٦٠٠٠٠٠٠٠
النقود الموجودة في البلاد	٠٠٠٦٠٠٠٠٠٠٠
ثمن الاثاث والبضائع	٠٠٠٣١٠٠٠٠٠٠٠
والجملة	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

اي نحو نصف ثروة القطر المصري الآن وكان عدد سكان انكلترا حينئذ اقل من خمسة ملايين من النفوس . لكن النقود كانت عزيزة في ذلك الوقت والاسعار رخيصة فما كان يساوي حينئذ خمسة جنيهاً يساوي الآن عشرين جنيهاً ولو لم يتغير بوجه من الوجوه ولذلك فثروة البلاد كانت تساوي حينئذ الف مليون جنيه اي مضاعف ثروة القطر المصري وفي اواخر القرن الثامن عشر قدرت ثروة انكلترا بنحو ١٣٦٤ مليون جنيه كما يأتي

وهذا يقرب من النخل الذي حبه الوزير لما فرض ضريبة الأيراد على البلاد أي ان ثروة إنكلترا كانت تقدر بنحو ١٣٠٠ مليون جنيه في أواخر القرن الثامن عشر ودخلها السنوي بنحو ١٣٠ مليون جنيه . ولا يخفى ان ثروتها قدّرت في أواخر القرن التاسع عشر بنحو ١٣٠٠ مليون جنيه ودخلها السنوي بنحو ١٣٠٠ مليون جنيه ومن ذلك النخل الذي يدفع اصحابه ضريبة الأيراد وهو ٦٠٠ مليون جنيه . وليس العبوة بثروة البلاد الداخلية ودخلها منها بل العبوة بما تكسبه من الخارج فإذا قدرت املاكها في بلادها بالف مليون جنيه او بخمسة آلاف مليون جنيه فهي واحدة لا تفرق وكذا اذا كان ريعها يساوي مئة مليون جنيه او الف مليون جنيه ولكن العبوة بما تكسبه من الخارج صناعتها وتجارتها واموالها المشغلة في البلدان الاجنبية

وقد حسب محرر مجلة الاحصاء الانكليزية الآن ان للإنكليز ٢٧٠٠ مليون جنيه مشغلة في غير إنكلترا ريعها السنوي ٤٠ مليون جنيه فهم يكسبون في السنة من اموالهم التي استدانها منهم حكومة الهند وحكومات المستعمرات وسائر الحكومات ٣١ مليون جنيه ومن اموالهم المشغلة في اثناء سكك الحديد ونحوها في البلدان الاجنبية ٥١ مليون جنيه وبقية الربح من اموالهم المشغلة في الشركات الاجنبية التي اقاموها باموالهم او اشتركوا فيها كشركات تطوير السكرات وشركات المياه وشركات الاراضي وما اشبه ٥٨ مليون جنيه والمجلة ٤٠ مليون جنيه كما تقدم فان كانت اموالهم تدرّ عليهم هذا المبلغ الطائل من المال فهم في غنى حتى عن العمل . هذا عدا المكاسب الوافرة التي يكسبونها من مصنوعاتهم وتجارتهم ولذلك قدر علماء الاحصاء المالي انه يتوفر لدى الإنكليز الآن مئة مليون جنيه كل سنة أي ان دخلهم السنوي يزيد على نفقاتهم مئة مليون جنيه فلا عجب اذا غارت منهم ممالك اوربا وحاولت السير في خطتهم لاقتسام هذا الربح معهم او لاكتساب مثله .

ورب قائل يقول ان كان الإنكليز يربحون مئة مليون جنيه كل سنة فوق ما يتوهم بنفقاتهم كلها فمن يربحونها والى اين تنفسي هذه الحال . والجواب انهم يربحونها من الام التي انتفعت باموالهم فان كانوا قد انتفخوا مليون جنيه على سكة حديدية في بلاد غير بلادهم مثل البلاد المصرية فربحهم خمسة في المئة على الاموال التي دفعوها انما هو جزء صغير من الربح الذي تالعه البلاد من تلك السكة لانها سهلت النقل وقللت نفقاته وحملت الناس على احياء الارض الثروات التي كان احيائها معدراً بعدها . اي قللت ما يتكلف من قوة الناس والبهائم في النقل وزادت ما ينتج من غيرات الارض . وقس على ذلك سائر الاعمال العمومية التي تعمل

بالمال فان رجحها للتصميم بها يزيد على الربا القاتل الذي يعطى لاصحاب المال وقد رشح في الاذعان ان الانكليز غنوا اموالهم غنيمة من البندان التي فتحها سيف اميركا والمهند . ولكن يظهر الآن من مزاحمة الالمانيين والبلجيكين لهم في الصناعة والتجارة ان الكسب لا يأتي من سواقي الغنائم الحربية بل من قطرات الصناعة والتجارة والزراعة من النرش الذي يربحه الصانع والتاجر بكل سائمة يبيعها ومن البارة التي يربحها الزارع من كل بيضة تصدر من البلاد . هذه بلجيكا وعدد سكانها نحو سبعة ملايين نفس فقط تصدر كل سنة من المحاصلات والمصنوعات ما ثمنه مئتا مليون جنيه نحو نصفها يمر بالبلاد مروراً والنصف الآخر من حاصلاتها الزراعية والمعدنية ومصنوعاتها الزراعية والمعدنية تصدر من معادن الحديد والفحم والتوتيا والنحاس والرخاص ما ثمنه ٢٤ مليون جنيه ومن الصوف والكتان والخنطة والسكر والجلود والظليل ما ثمنه ٣٣ مليون جنيه ومن المفزولات والمنسوجات والادوية والزيجج والاصباغ والآلات والادوات ما ثمنه ١٦ مليون جنيه . فليست انكلترا منفردة في ثروتها ولا الثروة متوقفة على اتساع المستعمرات ولكن اساسها الثابت ان نظام ادارة البلاد وعلم سكانها واجتهادهم وليس الغرض من كتابة هذه السطور مجرد العلم بثروة الانكليز او غيرهم من الامم ولا الحث على اقتفاء خطواتهم في كل شيء لان توزيع الثروة عند عدم غير حسن فقد ابد ما بين اغنيائهم وفقرائهم فالفقراء يتضورون جوعاً تمضي ايام واشهر لا يجدون عملاً يعملون به ولا يندران يموت بعضهم جوعاً او يتخرف يأماً والاغنياء لا يعملون ما يعملون باموالهم فيعيشون عيشة الترف يتفلقون من قصر الى قصر وقد جمعوا في قصورهم من التحف ما لا يأخذه الوصف ولا يقوم بشئ . وانما غرضنا من المقابلة بين فقرنا وغنى غيرنا تحجب الغرور وحث الذين في يدهم شؤون البلاد على بذل الجهد في اصلاح ادارتها واستثمار خيراتها وحث الاهل على الاجتهاد والاقتصاد لا يفاء ما علينا من الدين لاوربا اولاً وللغنى الاموال لا يام الشدة ثانياً فان الحكومتين النمانيه والمصريه مديورتان لاوربا بنحو ٣٥٠ مليوناً من الجنيهات وشعبهما مديونان بنحو مئة مليون ولا بد من ايفاء الدين والا فحجاب كبير من الضل يذهب رؤاه ويتخيل علينا ان نرفع رؤوسنا بين الامم ونطلي عوائتنا ائقال الدين . نعم ان جنودنا اشدها وقوادنا يواصل ولكن الحروب لا تدار بلا مال والعزة والشفعة لا تأتيان بشقال الاقوال . ولا منجاة لنا الا اذا قام اولياء الامور بما يطلب منهم من اصلاح وعكف الناس كلهم على الاجتهاد والاقتصاد حتى توفي اهلاد ديونها وتوفر الاموال في خزائنها